Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction des Etudes et des Prévisions Financières

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية الدراسات والتوقعات المالية

ملخص التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2021

يواجه العالم حاليا أزمة صحية ذات تداعيات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة. وعلى الصعيد الوطني، ومع استمرار جائحة "كوفيد-19، ستتفاقم الفوارق القائمة على النوع بشكل أكبر، سيما مع تراجع معدل النشاط لدى النساء، رغم المجهودات المبذولة لتحسينه، وكذا بالنظر للإكراهات المتعددة التي تعيق تحسين ولوج النساء للفرص الاقتصادية المتاحة وتعزيز قدراتهن.

كما أن ضعف تعبئة الإمكانات المتوفرة لدى النساء له تكلفة اقتصادية كبيرة، ويؤدي إلى حرمان المغرب من الإبداع والقيمة المضافة لنصف سكانه، كما تبين من خلال دراسة حديثة أجرتها مديرية الدراسات والتوقعات المالية. وبالنظر لهذا المورد غير المستغل وأخذا بعين الاعتبار المخاطر التي أحدثتها أزمة "كوفيد-19"، أصبح من الضروري وضع مقاربة النوع الاجتماعي في صلب السياسات العمومية المتخذة لإنعاش الاقتصاد وتعزيز الإدماج الاجتماعي. فالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء يظل الخيار الأمثل لوضع مسار التنمية في المغرب على أسس متينة ومستدامة.

إن تعزيز الالتزام وتظافر الجهود لصالح برمجة ميزاناتية تستجيب للنوع الاجتماعي يظل اليوم الخيار الأمثل، أكثر من أي وقت مضى، لفتح آفاق ما بعد "كوفيد-19" ترتكز على أسس المساواة والإنصاف. وللإشارة، فإن بلادنا ملتزمة التزاما راسخًا بتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والتي بلغت مرحلة متقدمة من النضج، كما يتضح ذلك من الدورية الصادرة عن رئيس الحكومة بتاريخ 11 مارس 2020، والتي تحث القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية على مراعاة بعد النوع في البرمجة الميزاناتية لثلاث سنوات، خلال الفترة 2021-2023، مع إدماج مخططات عملها القطاعية التي تؤطر تنفيذ التزاماتها على المدى المتوسط في إطار الخطة الحكومية للمساواة II.

وعلى ضوء كل ما سبق، تتناول الطبعة السادسة عشر من التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي المرافق لمشروع قانون المالية 2021، التباينات المتعددة الأبعاد الموجودة بين الجنسين وكيفية تأثرها بهذه الجائحة، لا سيما فيما يخص الولوج للفرص الاقتصادية المتاحة. كما يبرز هذا التقرير المجهودات المبذولة من طرف القطاعات الوزارية لبرمجة ميزاناتية قائمة على النوع والتي يتوخى من نتائجها تعزيز قيم المساواة والإنصاف بين الجنسين.

I. أزمة كوفيد-19 وتأثيرها على المساواة بين الجنسين

خلف تفشي أزمة كوفيد-19 على الصعيد العالمي أثارا سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى تفاقم وضعية الفوارق بين الجنسين التي كانت موجودة قبل الأزمة. فقد تم إبراز جوانب الفوارق بين الجنسين وفقًا لثلاثة أبعاد أساسية، وهي الانعكاسات الاقتصادية، والتداعيات المتباينة على التعليم والصحة، وما يترتب عن ذلك من تأثير على القدرات فيما يخص صنع القرار (لا سيما فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي).

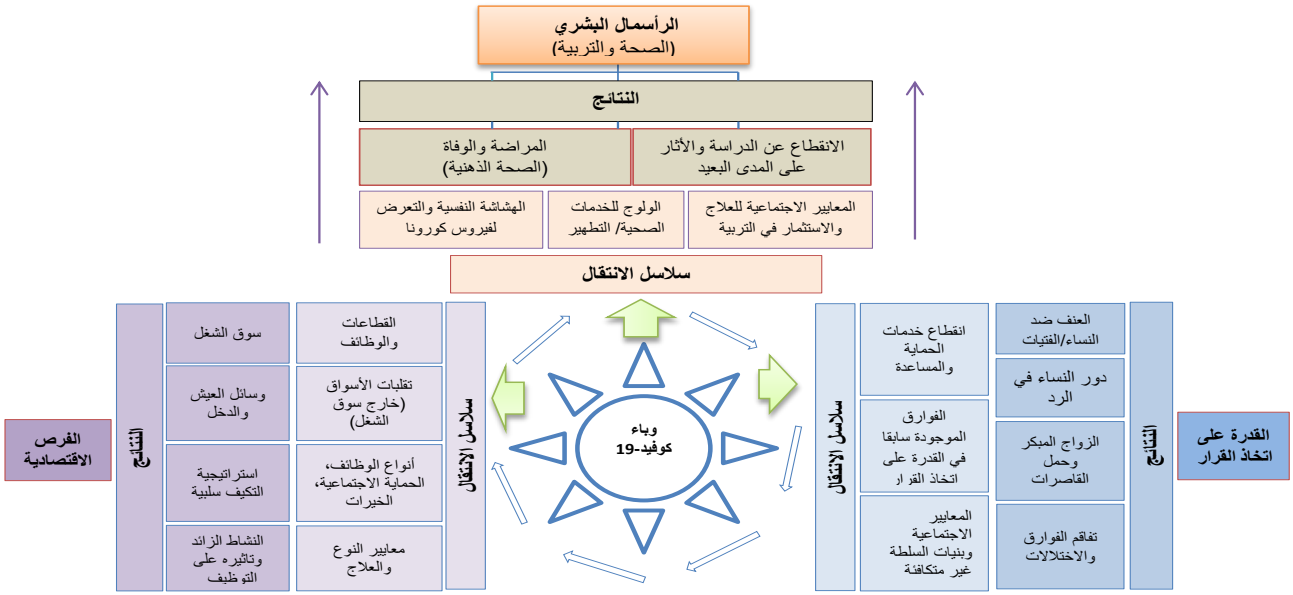

المصدر: "النساء والرجال ليسوا متساوون في مواجهة فيروس كورونا"، البنك الدولي، أبريل 2020.

الشكل 1 : جوانب عدم المساواة بين الجنسين ارتباطا بأزمة كوفيد-19

في المغرب، وعلى غرار باقي دول العالم، كانت لجائحة "كوفيد-19" تداعيات متباينة على النساء والرجال، مما قد يؤثر على الدينامية التي انطلقت خلال العقدين الأخيرين، فيما يخص تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى الصحي والسوسيو-اقتصادي والأمني، حيث تمثل النساء في المغرب نسبة 57% من العاملين في المجال الطبي و66% من العاملين في المجال الشبه طبي و64% من موظفي القطاع الاجتماعي[1]. هذا التواجد القوي للنساء في الخطوط الأمامية يعرضهن بشكل كبير لوباء كوفيد-19. وفي هذا الصدد، يشير البحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط[2] إلى أن القيود التي فرضت على التنقل للحد من انتشار العدوى وكذلك النقص في الإمكانات المتاحة، كانت سبباً في ضعف الولوج إلى الخدمات الصحية التي تستهدف النساء في المقام الأول، بما في ذلك، الصحة الإنجابية. ويبين هذا البحث أن 51% من النساء النشيطات قد انخفض دخلهن مقابل 65% من الرجال. وفقا لهذه التطورات، فقد انخفض متوسط الدخل الشهري إلى النصف، خلال فترة الحجر الصحي مقارنة بالفترة التي سبقته، حيث عرف انخفاضًا بنسبة 42% لدى النساء مقابل 52% لدى الرجال.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن التدابير التي اعتمدتها السلطات العمومية والقطاع الخاص، لدعم التشغيل والقدرة الشرائية للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، استفاد منها أكثر من 6 ملايين شخص، تشكل النساء منها 23,3% (59% عاطلات عن العمل أو غير نشيطات أثناء البحث، 24% من النساء متوقفات عن العمل و17% غير نشيطات).

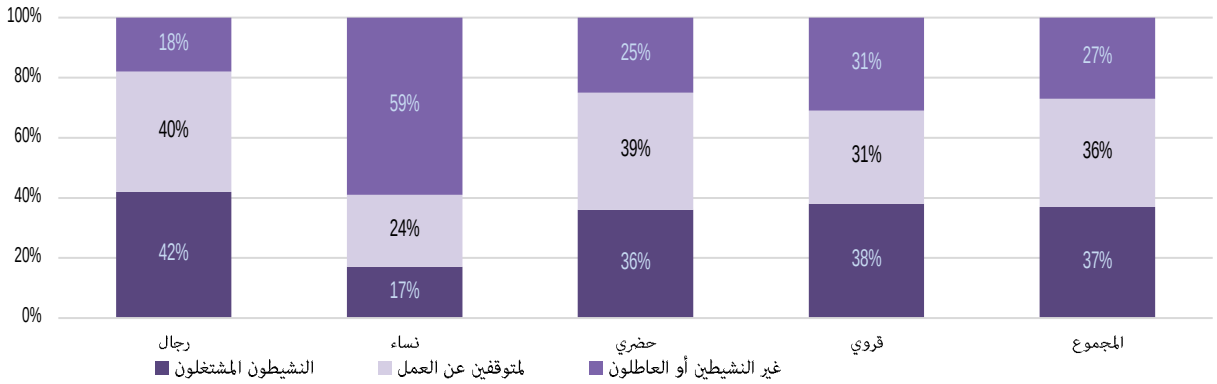

المصدر: الجولة الثانية من البحث حول تأثير فيروس "كوفيد-19"، المندوبية السامية للتخطيط، 2020

[1] المصدر: الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة "كوفيد-19" في المغرب: تحليل مؤقت لتقييم إمكانات المنظمات الدولية لدعم الاستجابة الوطنية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي، مارس 2020.

[2] المصدر: الجولة الثانية من البحث حول تأثير فيروس "كوفيد-19" على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط، من 15 إلى 24 يونيو 2020، على عينة شملت 2.169 أسرة من أجل فهم تطور السلوك الاجتماعي والاقتصادي والتدابير الوقائية لمواجهة هذا الوباء، وكذا تقييم تداعياته على مختلف شرائح المجتمع المغربي، من حيث الولوج إلى المنتجات الأساسية والتعليم والصحة والشغل والدخل.

صيل :1بنية للمستفيدين من الدعم العمومي حسب نوع النشاط أثناء البحث وحسب النوع وحسب الإقامة

كما أن التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، وكذا إجراءات الحجر الصحي زادت من تفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يظل مرتفعا بالمجتمع المغربي (حيث بلغ معدل انتشار العنف الأسري نسبة 52%). وفي هذا الصدد، أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة حملة تحسيسية قصد التغلب على هذه الآفة ودعم النساء في ظروف صعبة.

II. المكاسب الاقتصادية الممكنة من تعزيز المساواة بين الجنسين في الولوج إلى سوق الشغل بالمغرب

رغم الإنجاز الذي حققه المغرب في تعزيز المساواة بين الجنسين، لا تزال هناك تحديات قائمة، لا سيما تلك المتعلقة بضعف ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية المتاحة، مما يفقد الاقتصاد الوطني العديد من نقاط النمو نتيجة عدم الاستفادة من كل الإمكانات البشرية المتاحة. لذلك، تظل المكاسب المنتظرة من تقليص الفوارق بين الجنسين، نتيجة ولوج النساء لمزاولة أنشطتهن، جد مهمة وخاصة في هذه الظرفية الصعبة الذي تتسم بأزمة صحية غير مسبوقة لما لها من تداعيات على التمكين الاقتصادي للنساء. ولأجل ذلك، قامت مديرية الدراسات والتوقعات المالية، التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بإعداد دراسة تهدف إلى تحليل المكاسب من حيث نقاط النمو الاقتصادي الممكن تحقيقها نتيجة تعزيز ولوج النساء لسوق الشغل بالمغرب. وقد استندت هذه الدراسة على تحليل تطور مشاركة النساء في القوى العاملة النشيطة على مدى العقدين الماضيين في المغرب، وكذا في دول أخرى، من خلال دراسات مقارنة تخص الأداء الاقتصادي لهذه الدول.

وأخذا بعين الاعتبار لـ هذه التطورات، حاولت الدراسة أيضًا قياس درجة تكامل النساء والرجال في وظيفة الإنتاج باستخدام أساليب قياس مرونة الاستبدال بين العمالة النسوية والعمالة الذكورية. في هذا السياق، اهتمت الدراسة بتحليل التكاليف من حيث النمو والرفاه الناتجة عن المعيقات التي تحد من ولوج النساء إلى سوق الشغل (التمييز، العوامل الثقافية،...). كما تم إغناء هذه الدراسة بتحليل إضافي يهدف إلى تقييم تأثير زيادة تشغيل النساء على نسبة النمو الاقتصادي، مع مراعاة التأثير غير المباشر للفوارق بين الجنسين من حيث الولوج إلى التعليم.

➢ تحليل تطور مشاركة المرأة في الساكنة النشيطة في المغرب

إن المغرب لا يتخلف فقط عن المستويات المسجلة عالميا، فيما يخص مشاركة النساء في القوى العاملة النشيطة، بل يسجل أيضًا منحى عكسيا، بانخفاض معدل النشاط من 30,4% سنة 2000 إلى 21,5% سنة 2019 . ويعزى هذا المنحى جزئياً إلى الظرفية الاقتصادية وإلى عوامل هيكلية أخرى، سيما وأنه خلال نفس الفترة، لم تنخفض معدلات العمالة والنشاط لدى الرجال سوى بنسب 4% و10% على التوالي.

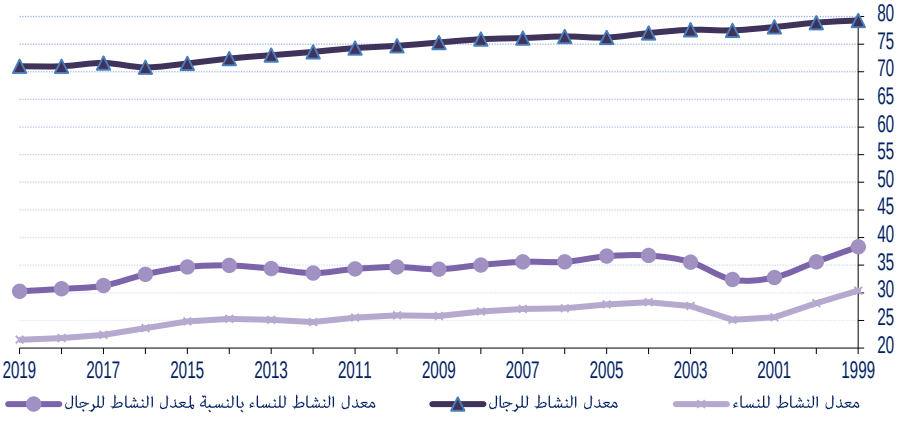

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

صيل 2:تطور معدل النشاط حسب النوع بالنسبة للساكنة في سن العمل (ما يفوق 15 سنة)

على مستوى الوسط الحضري، ظل معدل النشاط النسوي مستقراً في حدود 20%، حيث أن ولوج الرجال والنساء إلى النشاط ظل مستقرا نسبياً خلال الفترة 1999-2019. أما في الوسط القروي، يظل معدل النشاط لدى النساء مرتفعا نسبيا حيث بلغ 27,1% سنة 2019. وفيما يخص العمالة، فإن بنيتها تتطور وفق منطق التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، وذلك بالنظر للارتفاع التدريجي في حصة العمالة في قطاع الخدمات على حساب القطاع الصناعي. ففي المغرب، وعلى عكس معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا تزال العمالة النسوية في القطاع الثالث منخفضًة، أي ما يمثل نصف حصة الرجال في الخدمات، حيث أن انخفاض هذه الحصة، إلى جانب تراجع مستوى مشاركة النساء في النشاط، ينتج عنه هيمنة ذكورية على العمالة في قطاع الخدمات. ويترتب عن ذلك أن أنشطة الخدمات، لا سيما في المناطق القروية، لم تحدث بعد توازنا في العمالة لصالح النساء، على غرار ما يلاحظ في العديد من الدول والمناطق من العالم.

وقد أثرت هذه التطورات بشكل كبير في سلوك مجموع الساكنة النشيطة، الذي تميز بهيمنة الفلاحة بالنسبة للنساء منتقلة من 60% من إجمالي نشاط الإناث سنة 1999 إلى 47% سنة 2019، في حين تم رصد انخفاض في حصة الفلاحة لدى الرجال، منتقلا من 40,6% إلى 28,3% لصالح الخدمات. وفي الوسط الحضري، تتميز عمالة النساء بارتفاع كبير في حصة الخدمات، حيث انتقلت من 54,1% سنة 1999 إلى 71% سنة 2019، على حساب الصناعة. أما حصة الخدمات في عمالة الذكور فقد ارتفعت بشكل طفيف ب 1,6 نقطة لتصل إلى 64,4% سنة 2019.

➢ عوامل انخفاض المشاركة النسوية في سوق الشغل بالمغرب

لحصر العوامل المحددة لولوج النساء إلى سوق الشغل في المغرب، اعتمدت الدراسة على معطيات من الإحصاء العام للسكان والسكنى (2014)، مع التركيز على الساكنة في سن العمل في الوسط الحضري، أي الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و60 سنة، مع استبعاد الطلاب. وللقيام بذلك، تم تطبيق تحليل متعدد المتغيرات لقياس تشغيل النساء اقتصادياً باستخدام طريقة تقدير "Probit". وتشير النتائج المستخلصة أن العوامل الديموغرافية، وخصوصا الحالة العائلية (عازبة، مطلقة أو أرملة) والحالة الاجتماعية والاقتصادية للزوج، هي التي تحدد بشكل كبير القرار المتعلق بمشاركة النساء في سوق الشغل بالوسط الحضري.

كما يشكل عدد الأطفال تحت الرعاية إحدى الإكراهات العائلية التي تدفع النساء إلى اتخاذ قرار الولوج لسوق الشغل قصد البحث عن مصادر دخل إضافية. إذ تجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن نسبة النساء داخل الأسرة تؤثر بشكل كبير على ولوجهن إلى سوق الشغل، حيث أن التواجد القوي للنساء داخل الأسرة يمنحهن فرصًا أكبر للاستقلال الاقتصادي.

وفيما يخص تأثير التعليم على ولوج النساء إلى مزاولة نشاط اقتصادي معين، فقد أبانت التحليلات عن آثار متضاربة حسب القطاعات. وبالتالي، فإن مستويات التعليم من المرحلة الابتدائية إلى الثانوي الإعدادي لها تأثير إيجابي على احتمال تشغيل النساء في القطاع الصناعي. كما أن الولوج إلى التعليم (بالنسبة للمستويات الأربعة المدروسة) له تأثير مهم كي تحصل النساء على وظيفة في القطاع العام (55% من النساء الحاملات للشواهد العليا يتم توظيفهن في القطاع العام مقابل 28% في الخدمات، كما أن حوالي 54% من النساء الموظفات هن حاملات لدبلوم التعليم العالي و30% منهن حاملات لشهادة التعليم الثانوي).

➢ العلاقة بين العمالة النسوية والناتج الداخلي الخام الفردي والخصوبة والتعليم

في سياق التحليلات السابقة، تم إنجاز تحليل حول موقع المغرب، مقارنة بمجموعة من الدول، فيما يخص المستويات المسجلة المتعلقة بالفوارق بين الجنسين من حيث ولوجهن إلى النشاط والعمالة، ارتباطا بالأداء الاجتماعي والاقتصادي (الناتج الداخلي الخام الفردي) وبمؤشرات أخرى ذات صلة (مستويات التعليم والولادات).

في هذا السياق، يشير تحليل العلاقة الوطيدة بين النشاط النسوي والناتج الداخلي الخام الفردي ومعدل الخصوبة ومستوى التعليم إلى أن تحسن معدل مشاركة النساء يبقى رهينا بارتفاع مستوى تعليم النساء وانخفاض في معدل الخصوبة. في حين، أن ارتفاع مدخول الأسر في البلدان الفقيرة نسبيًا، يرتبط سلبا بمشاركة النساء كقوى عاملة نشيطة. وتشير هذه النتيجة إلى أن نسبة كبيرة من النساء يعملن بدافع الضرورة الاقتصادية في هذه البلدان، مما يؤكد النتائج التي تم الحصول عليها من خلال تحليل العوامل المحددة لمشاركة النساء في الساكنة النشيطة في المغرب.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التوجهات الدولية تصف عمومًا العلاقة بين مستوى عمالة النساء والناتج الداخلي الخام الفردي على شكل U. كما يبرز تحليل هذه التوجهات أن المغرب يتموقع في أسفل U، أي أن معدل المشاركة النسوية في بلدنا أقل بكثير من المستوى الذي ينبغي تحقيقه بالنظر إلى مستوى نموه الحالي. نفس الملاحظة تم تأكيدها فيما يخص الولوج إلى التعليم والصحة.

➢ تقدير مكاسب النمو الاقتصادي المنتظرة من تحسين المشاركة النسوية في سوق الشغل

تم تطبيق العديد من المقاربات من أجل تحديد المكاسب الاقتصادية الناتجة عن تنويع الولوج لسوق الشغل في المغرب. ويتعلق الأمر بمقاربة مرونة الاستبدال بين العمالة النسوية والذكورية لتحديد درجة تكاملهما، عن طريق نموذج إنتاج مقدّر اقتصادياً يستند إلى معطيات خاصة بالمقاولات الصناعية المغربية (معطيات أبحاث البنك الدولي حول مناخ الاستثمار والقدرة التنافسية لدى المقاولات في المغرب). فقد أبرزت النتائج المستخلصة وجود تكامل بين العمالة الذكورية والعمالة النسوية في دالة الإنتاج الصناعي الوطني (تقديرات مرونة الاستبدال المتعلقة بالقطاع الصناعي تقارب 2)، وهو ما يبرر مدى أهمية تقليص فجوة التشغيل بين الجنسين.

بالإضافة لما سبق، تبين عمليات المحاكاة التي تم إجراؤها عن طريق تقليص الفارق بين العمالة الصناعية للنساء مقارنة بالرجال في المغرب، زيادات ملموسة في الناتج الداخلي الخام الصناعي كما يتضح من النتائج في الجدول التالي:

مستوى تقليص الفجوة بين العمالة النسوية والعمالة الذكورية	مستوى زيادة العمالة النسوية	التأثيرات من حيث نمو الناتج الداخلي الخام الصناعي
%25	+ %3,5	من +5% إلى 9%

%50	%7+	من +10% إلى 15%
%75	%10,5+	من +14% إلى 20%
%100	%14+	من +17% إلى 24%

الجدول 1: تأثيرات تقليص الفجوة بين العمالة النسوية والعمالة الذكورية على الإنتاج الصناعي

بالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق نماذج تغطي قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات من أجل مقاربة المعيقات التي تعترض تشغيل النساء وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، حيث يمكن اعتبار هذه المعيقات بمثابة معدلات ضريبية ضمنية على الإنتاج الحدي للنساء، تتراوح بين 50% و80% في قطاع الخدمات وبين 30% و70% في الصناعة والفلاحة. وبالتالي، توضح هذه النتائج المستخلصة مدى أهمية المعيقات التي تحول دون تشغيل النساء في المغرب، ولا سيما في قطاع الخدمات، على غرار دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي يتراوح فيها متوسط معدل الضريبة الضمني، في جميع القطاعات بين 50% و55%.

وفي نفس السياق، تم إجراء عدة عمليات محاكاة حسب درجة الاستبدال بين العمالة النسوية والعمالة الذكورية، من أجل تقييم أثر زيادة العمالة النسوية على الإنتاج القطاعي وكذلك على إجمالي الإنتاج في المغرب. ويبرز الجدول التالي أهم النتائج التي تم استخلاصها.

محاكاة*	مستوى الفارق بين عمالة النساء وعمالة الرجال			
	%25		%100	
	تكامل ضعيف	تكامل مرتفع	تكامل ضعيف	تكامل مرتفع
تأثير من حيث نمو القيمة المضافة للخدمات	%10	%17	%32	%45
تأثير من حيث نمو القيمة المضافة الفلاحية والصناعية	%7	%8	%24	%28
تأثير من حيث نمو الناتج الداخلي الخام[3]	%8	%13	%29	%37

* تم إجراء هذه المحاكاة بناءً على معطيات المندوبية السامية للتخطيط حول العمالة.

الجدول 2: أثر تقليص الفارق بين عمالة النساء وعمالة الرجال على الإنتاج القطاعي وعلى الناتج الداخلي الإجمالي

كما تم إنجاز تقديرات شملت الاقتصاد الكلي تستند إلى نموذج النمو "المصغر" الذي يشمل مجموعة من الدول، قصد تحديد تأثير الرفع من النشاط النسوي على الإنتاج، مع مراعاة الفوارق بين الجنسين فيما يخص الولوج إلى التعليم. وقد نتج عن هذه التقديرات ما يلي :

محاكاة	الفارق بين عمالة النساء وعمالة الرجال			
	%25		%100	
	من خلال اعتماد تدابير مرتبطة بالحد من عدم المساواة بين الجنسين في سوق الشغل مع استثناء سياسات تعزيز المساواة في الولوج إلى التعليم	من خلال اعتماد تدابير شاملة بما في ذلك الحد من الفارق بين الجنسين فيما يخص الولوج إلى التعليم	من خلال اعتماد تدابير مرتبطة بالحد من عدم المساواة بين الجنسين في سوق الشغل مع استثناء سياسات تعزيز المساواة في الولوج إلى التعليم	من خلال اعتماد تدابير شاملة بما في ذلك الحد من الفارق بين الجنسين فيما يخص الولوج إلى التعليم
التأثير من حيث نمو الناتج الداخلي الخام	%5,7	%9,9	%25,4	%39,5

III. تطبيق واعتماد منهجية نجاعة الأداء المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي من قبل القطاعات الوزارية

تميزت سنة 2020 بنشر دورية رئيس الحكومة، بتاريخ 11 مارس 2020، الموجهة للقطاعات الوزارية والشركات والمؤسسات العمومية، والمتعلقة بإعداد المقترحات الخاصة ببرمجة ميزانية الفترة 2021-2023، لحثهم على تفعيل التزاماتهم بموجب الخطة الحكومية للمساواة II. ومن خلال هذه الدورية الحكومية، تظل بلادنا من بين الدول القليلة في العالم التي لديها إطار عمل فعال يجمع بين المتطلبات الأساسية لبرمجة ميزاناتية تستجيب لبعد النوع الاجتماعي ترتكز على مثلث متماسك ومنسق يجمع بين التحليلات القطاعية القائمة على النوع ومخططات العمل القطاعية على مدى ثلاث سنوات، وكذا مشاريع نجاعة الأداء للقطاعات الوزارية. ويسلط الجدول التالي الضوء على الجهود التي تبذلها القطاعات الوزارية لتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع وفقًا للقانون التنظيمي لقانون المالية ولدورية رئيس الحكومة.

[3] يغطي تقليص الفجوة بين العمالة النسوية والعمالة الذكورية جميع القطاعات.

التقدم المحرز في تطبيق منهجية الأداء المستجيب للنوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية، أكتوبر 2020

القطاع الوزاري	تحليل النوع الاجتماعي	سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي			
		البرنامج المستجيب للنوع الاجتماعي	الأهداف المستجيبة للنوع الاجتماعي	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي المرافقة للهدف	عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة للنوع الاجتماعي
القطاع المكلف بحقوق الإنسان	غياب تحليل يراعي بعد النوع الاجتماعي	حقوق الإنسان	تعزيز الشراكة والحوار مع جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية	1	2
			تعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني في مجال التفاعل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان	1	2
			تعزيز التدبير وإرساء حكامة فعالة	1	1
وزارة العـدل	تحليل قطاعي من منظور النوع الاجتماعي، تم إنجازه سنة 2019، في إطار المساعدة التقنية لبرنامج دعم الاتحاد الأوروبي من أجل تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة II.	الدعم والقيادة	تعزيز كفاءة الموارد البشرية وتحسين تدبيرها	1	2
			تدعيم الكفاءة وتعزيز المساواة بين الجنسين	2	2
		أداء الإدارة القضائية	زيادة تنفيذ الأحكام المدنية	1	1
		دعم الحقوق والحريات	حماية حقوق النساء والأطفال	3	-
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	تحليل من منظور النوع تم إنجازه ما بين 2017 و2018 في إطار دراسة أنجزت بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	السياسة العقابية لإعادة إدماج السجناء	تحسين ظروف الاعتقال	2	4
			تعزيز برامج التأهيل لإعادة الإدماج	4	8
			تعزيز الأمن داخل لمؤسسات السجنية	1	2
			تعزيز قدرات الإدارة	1	2
			إدماج بعد النوع والبعد البيئي	1	-
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	لا تتوفر الوزارة على تحليل قائم على النوع في مجالات عملها.	الدعم والقيادة	تحسين أداء الموارد البشرية بالوزارة بشكل عادل	1	1
		التأطير الديني	تحسين الوضع الصحي للقيمين الدينيين وذوي الحقوق	1	-
		التكوين والتعليم الديني	تكوين الأئمة المرشدين والمرشدات	1	-
	إنجاز دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي بمواكبة الاتحاد	الدعم والقيادة	تحسين من كفاءة ومواظبة الموارد البشرية، مع أخذ بعد النوع بعين الاعتبار	2	-

وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	الأوروبي، والتي قدمت نتائجها سنة 2019، من أجل تفعيل الخطة الحكومية للمساواة II.	إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة	إعداد وتنسيق السياسة الحكومية للنهوض بالمساواة والإنصاف على المستوى الوطني والترابي والعمل على تنفيذها	3	-
		التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين	تقوية مشاركة الجمعيات، بما فيها الجمعيات النسائية، في تنفيذ السياسات العمومية التي تقودها الوزارة واستهداف النساء والفتيات	2	2
			تصميم وتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية في مجال حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع	5	-
			النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال	3	-
قطاع الاقتصاد والمالية	لا يتوفر قطاع الاقتصاد والمالية على تحليل قائم على النوع	الدعم والقيادة	تحسين الولوج للتكوين	2	1
		السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد ميزانية القطاعات الوزارية	1	-
			تحسين الدراسات حول البيئة والتنمية المستدامة	1	-
			إدماج بعد النوع الاجتماعي في تعيين ممثلي الدولة داخل مجالس إدارة الشركات والمؤسسات العمومية	1	-
القطاع المكلف بإصلاح الإدارة	بالإضافة إلى التشخيص الأولي الذي تم إجراؤه لإحداث استراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، تم، خلال سنة 2019، مساعدة القطاع من قبل الدعم التقني لبرنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة II	برنامج إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية	إرساء وظيفة عمومية تقوم على نظام الكفاءة	1	-
الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج	لا تتوفر الوزارة على تحليل من منظور النوع الاجتماعي	القيادة والحكامة	تحديث الإدارة	1	-
قطاع الطاقة والمعادن	تم إنجاز تحليل لبعد النوع الاجتماعي لقطاع الطاقة والمعادن سنة 2019، في إطار برنامج شراكة بين وكالة التنمية الفرنسية ومركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي	القيادة والدعم	تحسين وتعزيز الكفاءات بإنصاف	2	2

القطاع المكلف بالبيئة	أنجز القطاع المكلف بالبيئة تشخيصا، سنة 2018، قبل إعداد استراتيجية إدماج بعد النوع الاجتماعي في القطاع	القيادة والدعم	تحديث وترشيد تدبير الموارد	2	1
			إدماج مقاربة النوع في الأعمال البيئية	1	-
		تعزيز الحكامة البيئية والتنمية المستدامة وتعبئة الفاعلين	تعبئة الفاعلين الأساسيين وإنعاش التنمية المستدامة	1	-
قطاع السكنى وسياسة المدينة	لا يتوفر القطاع على تحليل قائم على النوع، لكنه قام، خلال سنة 2019، بتشخيص من أجل إعداد دليل قصد إدماج بعد النوع الاجتماعي في مشاريع سياسة المدينة	القيادة والدعم	تحسين نجاعة تسيير الموارد البشرية	1	-
قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك	لا يتوفر القطاع على تحليل قائم على النوع، لكنه يخطط لإنجاز تشخيص يتضمن تحليل النوع بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	القيادة والدعم	تعزيز المهارات بطريقة منصفة	1	2
قطاع الماء	يتوفر القطاع على تحليل قائم على النوع، تم اعتماده كأساس لإعداد استراتيجية مأسسة إدماج النوع الاجتماعي بقطاع الماء	القيادة والدعم	تعزيز الكفاءات من خلال التكوين	1	1
			تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية	1	-
		الماء	تحسين تدبير الماء	1	-
			الحد من التلوث والمشاركة في تقليص المخاطر المرتبطة بالماء	2	2
وزارة الصحة	يرتكز تحليل بعد النوع الاجتماعي في قطاع الصحة على مصادر معلومات عديدة تنبثق من مختلف الأبحاث المنجزة من قبل القطاع وكذا الإحصائيات الدورية.	الموارد البشرية وتعزيز قدرات وزارة الصحة	تعزيز كفاءات الموارد البشرية من خلال تكوين أساسي ومستمر متنوع وذو جودة	1	2
			تحسين ظروف عمل مهني الصحة مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي ودعم الأعمال الاجتماعية	2	-
		التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة	المساهمة في توسيع التغطية الصحية لجميع السكان	1	2
		الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذوي الاحتياجات الخاصة	تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية	2	-
			ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية للسكان ذوي الاحتياجات الخاصة ، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء والأطفال ضحايا العنف	1	-

		الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض	ضمان الولوج المتكافئ للساكنة، النساء/الفتيات والرجال/الصبيان من جميع الفئات لخدمات الوقاية ومراقبة الأمراض المعدية	2	4
			تعزيز فحص الأمراض غير المعدية عند الساكنة المهددة في مرافق الرعاية الصحية	2	4
			تعزيز التغطية والتكفل بمرض السرطان والأمراض النفسية	3	4
قطاع التربية الوطنية	تم إنجاز تحليل قطاعي يراعي بعد النوع الاجتماعي، خلال سنة 2019، في اطار برنامج دعم الاتحاد الاوروبي، لبلورة خطة عمل قطاعية على المدى المتوسط من أجل تفعيل الخطة الحكومية للمساواة II للفترة الممتدة من 2019 إلى 2021.	برنامج الإدارة والحكامة وتعزيز القيادة	مأسسة مقاربة النوع في المنظومة التربوية	3	-
		برنامج الزامية التعليم مع ضمان الانصاف والجودة	تدريس الأطفال ما بين 4 و5 سنوات	2	2
			تدريس جميع التلاميذ الى غاية نهاية السلك الابتدائي وتمكينهم من المهارات اللازمة	4	6
			تدريس أكبر عدد ممكن من التلاميذ بالتعليم الاعدادي وفقا لمستويات الكفايات المطلوبة	4	7
		برنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع	تمكين أغلب التلاميذ من مستويات الكفايات المطلوبة في نهاية التكوين الأساسي ومن الحصول على الشواهد المناسبة	8	14
		برنامج التربية غير النظامية	ضمان التمدرس والدماج في التعليم النظامي للأطفال غير المدرسين أو المنقطعين عن الدراسة (8-15سنة) والراغبين بالالتحاق بالسلك النظامي	1	1
			تأهيل الأطفال واليافعين 13-18 سنة الراغبين في التعلم أو الإدماج في التكوين المهني وتوفير برامج التأهيل الحرفي والمواكبة المهنية لليافعين من أجل الادماج السوسيو مهني.	1	1
			المساهمة في إبقاء التلاميذ الذين يعانون من صعوبات من خلال التعبئة وارصد التربوي.	3	3
قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	لا يتوفر القطاع على تحليل قائم على النوع	الدعم الاجتماعي للطلبة	النهوض بالمناصفة في الولوج للتعليم العالي	1	-
قطاع التكوين المهني	تم إجراء تحليل للنوع الاجتماعي لقطاع التكوين المهني في سنة 2019 بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بشراكة مع مركز الامتياز للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي (CE-BSG) في سياق	دعم وقيادة منظومة التكوين المهني	ضمان التقارب ما بين الحاجة إلى المهارات وعرض التكوين مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي	4	4
			وسيع إمكانية الولوج إلى القطاع للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال	4	4
			تحسين جودة التكوين واداء الفاعلين مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي	1	1

	برنامج دعم الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالمغرب	دعم وخدمات متنوعة	مأسسة بعد النوع الاجتماعي على مستوى القطاع الوزاري	2	-
وزارة الشغل والإدماج المهني	قامت وزارة الشغل والإدماج المهني، خلال سنة 2019، بإجراء تحليل للنوع الاجتماعي بدعم تقني من "الخبرة الفرنسية" في إطار برنامج الشراكة بين مركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية لتقوية مسلسل الميزانية المراعية لبعد النوع الاجتماعي بالمغرب	القيادة والدعم	تقوية اهتمام الموارد البشرية على مستوى مشاريع الادارة	1	1
			دعم ومواكبة الوزارة من خلال التعاون الدولي والشراكة	1	2
		التشغيل ورصد سوق الشغل	إنعاش الشغل المنتج للنساء والشباب	1	-
			تطوير آلية تتبع سوق الشغل	1	1
		الشغل	إنعاش المساواة في الشغل وحماية مختلف الفئات	3	-
قطاع الصيد البحري	يتوفر القطاع على تحليل للنوع الاجتماعي تم إنجازه، خلال سنة 2019، بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، في سياق برنامج دعم الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالمغرب، بشراكة مع مركز الامتياز للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي	التأهيل والدعم الاجتماعي والمهني وسلامة البحارة	توفير عاملين مؤهلين لقطاع الصيد البحري مع مراعاة النوع	2	4
			دعم التدابير الاقتصادية والاجتماعية لفائدة مهنيي القطاع مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي	2	3
		القيادة والحكامة	تحسين تجهيز وتسيير المصالح أخذا بعين الاعتبار احتياجات كل من الرجال و النساء	-	-
			تحسين فعالية تسيير الموارد البشرية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء و الرجال	-	-
			تقوية كفاءات الموارد البشرية للوزارة بطريقة منصفة	1	2
			مأسسة إدماج مقاربة النوع على مستوى الوزارة	2	-
قطاع الصناعة والتجارة	تم إنجاز تحليل قطاعي يراعي بعد النوع الاجتماعي، خلال سنة 2019، في اطار برنامج دعم الاتحاد الاوروبي، لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة II	الدعم والقيادة	تحسين المهارات وترشيد الموارد	1	1